P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

Research name Measuring and analysing the impact of Iraq's fiscal and monetary policies on sustainable development and economic growth for the period 2015-2023

Assist. Lecture. Odaiy Obaid Zeidan
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies /University of Baghdad
oday.o@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Almuataz Sattar Noori
The Federal board of Supreme Audit - Babil
almoatz867@gmail.com

Dr. Mushtaq Ali Dheyab
Ministry of Interior
Mushtaq.Ali1101a@pgiafs.uobaghadad.edu.ig

Basim Mutlq Salih
Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies /University of Baghdad
bassem.mutlak1101a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research aims to identify the concept of financial and monetary policies and sustainable development, and then measure and analyze the extent of the impact of these policy tools on the goals of sustainable development in Iraq during the period (2015-2023).The variables (public revenues, public expenditures, exchange rates, interest rates) were taken as independent variables, while the percentage of achievement of the second and fifth goals of the sustainable development goals in Iraq during the period (2015-2023) was taken. The research started from the hypothesis that (there is a direct impact of financial and monetary policy tools on some sustainable development goals in Iraq during the period (2015-2023). In order to prove this hypothesis, the descriptive (theoretical) method and the quantitative method were combined using the statistical program (EVIEWSE 12). The research reached a set of recommendations, most notably (the lack of a direct impact of financial and monetary policy tools on some sustainable development goals in Iraq during the period (2015-2023). The research also recommended a set of recommendations, the most important of which is (the need for financial policy tools (public expenditures and public revenues) to be directed to support the goals and directions of sustainable development in Iraq, by directing public expenditures for infrastructure and revitalizing the economy in its various sectors and not limited to the government sector only, and this is what ensures achieving growth in the gross domestic product, which is one of the most important goals of sustainable development).

Keywords: Monetary policy, Sustainable development, Fiscal policy.

قياس وتحليل أثر السياسات المالية والنقدية العراقية على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٣)

م.م. عدي عبيد زيدان
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد

المعتز ستار نوري
ديوان الرقابة المالية الاتحادي– بابل

د. مشتاق علي ذياب
وزارة الداخلية

باسم مطلك صالح
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا البحث هذا البحث على التعرف على مفهوم السياسات المالية والنقدية والتنمية المستدامة، ومن ثم قياس وتحليل مدى تأثير أدوات هذه السياسات على اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣). اذ تم اخذ تم اخذ متغيرات (الإيرادات العامة، النفقات العامة، أسعار الصرف، أسعار الفائدة) كمتغيرات مستقلة، بينما تم اخذ نسبة انجاز الهدفين الثاني والخامس

من اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣). إذ انطلق البحث من فرضية مفادها (وجود تأثير مباشر لأدوات السياستين المالية والنقدية على بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

ومن اجل اثبات تلك الفرضية تم الجمع بين الاسلوبين الوصفي (النظري) والأسلوب الكمي باستخدام البرنامج الاحصائي (EVIEWSE 12). وقد توصل البحث الى مجموعة توصيات ابرازها (عدم وجود تأثير مباشر لأدوات السياستين المالية والنقدية على بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣). كما اوصى البحث بمجموعة توصيات أهمها (ضرورة ان يتم توجيه أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والايرادات العامة) لدعم اهداف وتوجهات التنمية المستدامة في العراق، وذلك من خلال توجيه النفقات العامة للبنى التحتية وتنشيط الاقتصاد في شتى قطاعاته ولا يقتصر على القطاع الحكومي فقط، وهذا ما يضمن تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهو من اهم اهداف التنمية المستدامة).

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التنمية المستدامة، السياسة المالية.

المقدمة: Introduction

تؤدي السياستين المالية والنقدية دور أساسياً في تمويل التوجهات التنموية لجميع بلدان العالم، ومن اجل ان تؤدي تلك السياستين دورهما معاً بشكل صحيح وبتناغم يجب ان تكون جميع ادواتهما فاعلة جداً، ويجب ان تكون ايضاً مصادر تمويلهما متعددة ولا تقتصر على مصدر تمويلي واحد، بالإضافة الى ضرورة وجود سياسة ترشيد عالية في استخدام الموارد وهذا ما يحقق الاستدامة لتلك الموارد الاقتصادية. قسم البحث لثلاث مباحث، اذ تناول المبحث الأول الإطار النظري للسياسات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، اما المبحث الثاني تحليل واقع السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٣) ، فيما تناول المبحث الثالث قياس وتحليل أثر أدوات السياستين المالية والنقدية على بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

١. **اهمية البحث:** – تبرز اهمية البحث من خلال معرفة مفهوم السياستين المالية والنقدية ومفهوم التنمية المستدامة، ومدى تأثير السياستين المالية والنقدية في تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

٢. **مشكلة البحث:**– تبرز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الاتية:–

أ– هل هناك تأثير لأدوات السياستين المالية والنقدية على بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال مدة البحث ؟

ب– ما هو نوع ذلك التأثير (قوي، ضعيف)؟

ت– هل كان ذلك التأثير سلبي ام إيجابي؟

٣. **فرضية البحث:**– ينطلق البحث من فرضية مفادها: بوجود تاثير معنوي ذو دلالة احصائية لأدوات السياستين المالية والنقدية في بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

اهداف البحث:– يهدف هذه البحث الى الاتي:–

أ– معرفة مفهوم السياستين المالية والنقدية وادواتها.

ب– معرفة مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

ت– قياس وتحليل أثر أدوات السياستين المالية والنقدية في تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣) باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviewse 12).

٤. **اسلوب البحث:**– اعتمد البحث على الجمع بين الاسلوبين الوصفي (النظري) والأسلوب الكمي باستخدام البرامج الإحصائية.

٥. هيكلية البحث:

المبحث الأول:- الإطار النظري للساسة المالية والنقدية

المطلب الأول:- الإطار النظري للسياسة المالية

١-١ **مفعوم السياسة المالية** :-السياسة المالية وهي استخدام الحكومة لأدواتها المالية، مثل الإنفاق العام والضرائب والرسوم للتأثير على الاقتصاد، وهي أداة قوية تمكن الحكومات من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (الجبوري، ٢٠١٦، ص١٢) ، وعرفها اخرون بانها (هي مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومات بهدف التأثير على الاقتصادات الوطنية من خلال إدارة الإيرادات العامة والنفقات العامة، اي بمعنى آخر، هي كيفية استخدام الحكومة لأدواتها المالية (الضرائب والإنفاق) لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة) (الجابري ، ٢٠١٠، ص٢٠) ،

١-٢ **أهداف السياسة المالية**:- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، بما في ذلك:

١-٢-١ **النمو الاقتصادي** :- تسعى السياسة المالية إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمارات والبنية التحتية، أو من خلال تخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك والاستثمار (اليساري، ٢٠١٦، ص٢٥).

١-٢-٢ **الاستقرار الاقتصادي** :- تسعى السياسة المالية للحفاظ على استقرار الاقتصاد من خلال السيطرة والتحكم في التضخم والبطالة.

١-٢-٣ **العدالة الاجتماعية** :- تستخدم السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الموارد بشكل أكثر إنصافًا وملائمة، فعلى سبيل المثال تقوم السياسة المالية بفرض ضرائب تصاعدية وتقديم خدمات اجتماعية (الدليمي، ٢٠٠٩، ص٤١).

١-٢-٤ دعم البحث والتطوير:- حيث تسعى السياسة المالية الى دعم البحث والتطوير، مما يسهم في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي.

١-٢-٥ حماية البيئة:- اذ يمكن استخدام السياسة المالية لحماية البيئة من خلال فرض ضرائب على الملوثين وتقديم حوافز للممارسات الصديقة للبيئة (اللاوي، ٢٠١٥، ص٥٢).

١-٣ **أدوات السياسة المالية**:- تستخدم الحكومات أداتين رئيسيتين لتحقيق أهداف السياسة المالية وهي كما يلي (الاغا، ٢٠١٨، ص٣٨-٣٩)

١-٣-١ **الإنفاق الحكومي**:- حيث يشمل الإنفاق الحكومي على مجموعة متنوعة من المجالات، مثل (التعليم والصحة والدفاع والبنية التحتية) .

١-٣-٢ **الضرائب** :- تسعى الحكومات الى فرض الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي والتأثير على سلوك المستهلكين سواء كانوا افراد او شركات او قطاع حكومي.

١-٤ **أنواع السياسة المالية**:- هناك نوعان رئيسان من السياسة المالية :(اليوسف، ٢٠١٠، ص٢٢)

١-٤-١ **السياسة المالية التوسعية**: تستخدم هذه السياسة لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، وذلك عن طرق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب او كليهما.

١-٤-٢ **السياسة المالية الانكماشية** :تستخدم هذه السياسة لخفض الطلب الكلي في الاقتصاد، وذلك عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب او كليهما.

١-٥ أثر السياسة المالية على الاقتصاد:- يمكن أن يكون للسياسة المالية تأثيراً كبيراً على الاقتصاد، ويمكن أن يؤثر على مجموعة متنوعة من المتغيرات الاقتصادية وهي كما يلي (العامري، ٢٠١٥، ص٣٢-٣٣): -

١-٥-١ **الناتج المحلي الإجمالي** :- اذ يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من خلال التأثير على الطلب الكلي.

١-٥-٢ **التضخم** :- اذ يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على التضخم من خلال التأثير على العرض والطلب الكليين لاي بلد.

١-٥-٣ **البطالة** :- اذ يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على البطالة من خلال التأثير على الطلب على العمالة لأي بلد.

١-٦ تحديات السياسة المالية:- تواجه السياسة المالية في أي بلد العديد من التحديات، يمكن تلخيصها بما يلي (الباوي، ٢٠٢٠، ص٣٦):

١-٦-١ **صعوبة التنبؤ بالاقتصاد:-** من الصعب على الحكومات التنبؤ بدقة بكيفية تأثير السياسة المالية على الاقتصاد، وذلك نظراً لوجود العديد من العوامل الاقتصادية والسياسة المحلية والدولية التي قد تؤثر بشكل سلبي او إيجابي على اتجاه اقتصاد أي دولة، وبالأخص في زمن العولمة وتربط جميع دول العالم في شتى النواحي (الاقتصادية، السياسة، المالية، .... الخ).

١-٦-٢ **التأخر الزمني:-** تستغرق السياسة المالية وادواتها وقت معين للتأثير على توجهات اقتصاد أي دولة، وتغيير توجهاته.

١-٦-٣ **القيود السياسية:-** اذ قد تواجه الحكومات تحديات وقيود سياسية في تنفيذ السياسة المالية، خاصة إذا كانت هناك معارضة قوية من مجموعات معينة سواء كانت (قوى سياسة معارضة، اتحادات ونقابات، افراد مجتمع، ...الخ).

المطلب الثاني:- الإطار النظري للسياسة النقدية

٢-١ مفهوم السياسة النقدية:- السياسة النقدية وهي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية في دولة ما للتأثير في عرض النقود وأسعار الفائدة وأسعار الصرف بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة، حيث تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة (الجحيشي، ٢٠١٩، ص١١).

٢-٣ أهداف السياسة النقدية:- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وهي كما يلي (الجوذري، ٢٠١٥، ص٣٠)

٢-٣-١ **استقرار الأسعار** :- حيث يعتبر الحفاظ على استقرار الأسعار وضبط التضخم من أهم أهداف السياسة النقدية لاي بلد، فالتضخم العالي يؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

٢-٣-٢ **دعم النمو الاقتصادي** :- تسعى السياسة النقدية لدعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الظروف النقدية الملائمة لدعم للاستثمار (المباشر، الغير مباشر) والإنتاج.

٢-٣-٣ **تخفيض البطالة** :- اذ يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في خفض معدلات البطالة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على القوى العمالة.

٢-٣-٤ **الحفاظ على استقرار النظام المالي** :- اذ تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار النظام المالي والنقدي من خلال مراقبة المؤسسات المالية والنقدية والتأكد من سلامة عملها وتصرفاتها

١-٤ **أدوات السياسة النقدية:**- يستخدم البنك المركزي في أي بلد مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة النقدية وهي كما يلي:-

١-٤-١ **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية، فعندما يرغب البنك المركزي في تحفيز النمو الاقتصادي فيقوم بتخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار والإنتاج، وعندما يرغب في السيطرة على التضخم فيقوم برفع أسعار الفائدة لتقليل الطلب على الائتمان (الجميلي، ٢٠١٠، ص٢٢).

١-٤-٢ **الاحتياطي الإلزامي** :- اذ يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطي إلزامي، حيث يمكن للبنك المركزي تغيير هذه النسبة للتأثير على عرض النقد في الاقتصاد.

١-٤-٣ **عمليات السوق المفتوحة** :- يقوم البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في السوق المفتوحة للتأثير على عرض النقد، فعندما يرغب في زيادة عرض النقد فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية، بينما عندما يرغب في تقليل عرض النقود فإنه يقوم ببيعها.

١-٤-٤ **التوجيه والإقناع** :- قد يلجأ البنك المركزي إلى استخدام التوجيه والإقناع للتأثير على سلوك البنوك التجارية والمؤسسات المالية والنقدية الأخرى، وذلك من خلال استخدام سلطته القانونية في اصدار التعليمات والضوابط والتوجيهات التي تنظم العمل المصرفي.

١-٤-٥ **سعر الصرف:**- وهو القيمة التي يتم بها تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى.، أي بمعنى آخر هو عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة من العملة المحلية، أو العكس (الجبوري، ٢٠٢١، ص٢٤).

١-٥ **أنواع السياسة النقدية:**- يمكن تصنيف السياسات النقدية إلى نوعين أساسيين وهما (الياسري، ٢٠١٦، ص٦٥):

١-٥-١ **السياسة النقدية التوسعية** :- وتستخدم هذه السياسة لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي لاي بلد، اذ يتم ذلك من خلال تخفيض أسعار الفائدة، او تخفيض الاحتياطي الإلزامي، او شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة، او جميع تلك الإجراءات مجتمعة.

١-٥-٢ **السياسة النقدية الانكماشية** :- وتستخدم هذه السياسة للسيطرة على التضخم من خلال خفض الطلب الكلي، ويتم ذلك من خلال رفع أسعار الفائدة، او زيادة الاحتياطي الإلزامي، او بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، او جميع تلك الإجراءات مجتمعة.

١-٦ **تحديات السياسة النقدية:**- تواجه السياسة النقدية العديد من التحديات، بما في ذلك (الاميري، ٢٠٢٢، ص٣٠):

١-٦-١ **صعوبة التنبؤ بالتطورات الاقتصادية** :- حيث يصعب على البنك المركزي التنبؤ بشكل دقيق بالتطورات الاقتصادية مستقبلاً، وهذا ما يجعل من الصعب اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة في الوقت المناسب.

١-٦-٢ **التأخر الزمني** :- حيث ان استخدام أدوات السياسة النقدية يحتاج بعض الوقت للظهور على الاقتصاد والتأثير علية، مما قد يجعل من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة في الوقت المناسب.

١-٦-٣ **الظروف الخارجية** :- قد تواجه السياسة النقدية بعض الظروف الخارجية، مثل (تقلبات أسعار الصرف العالمية، وتدفقات رؤوس الأموال، تغير أسعار النفط الخام والمعادن الأخرى عالمياً، ... الخ).

المبحث الثاني:- الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقتها بالسياستين المالية والنقدية

المطلب الأول:- الإطار النظري للتنمية المستدامة

٢-١ مفهوم التنمية المستدامة:- التنمية المستدامة وهي مفهوم يهدف إلى تلبية احتياجات وتوجهات الاجيال الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها وتوجهاتها الخاصة، اي بمعنى آخر هي عملية تهدف إلى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة في أي بلد، بحيث يمكن للأجيال الحالية والمستقبلية الاستمتاع بحياة جيدة (النويري، ٢٠٢١، ص١٥).

٢-٢ مبادئ التنمية المستدامة:- تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة مبادئ أساسية وهي (الخزرجي، ٢٠٢٠، ص١٢)

٢-٢-١ **الاستدامة البيئية:-** أي الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الاندثار والتدهور والاستنزاف.

٢-٢-٢ **الاستدامة الاقتصادية:-** أي تحقيق وزيادة النمو الاقتصادي الذي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الاقتصادية.

٢-٢-٣ **الاستدامة الاجتماعية:-** أي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع، مع التركيز على الفئات الضعيفة والمهمشة والمعدمة.

٢-٣ أهداف التنمية المستدامة:- اعتمدت الأمم المتحدة (١٧) هدف للتنمية المستدامة تسعى إلى تحقيقها بحلول سنة ٢٠٣٠، وتشمل هذه الأهداف ما يلي (الجميلي، ٢٠٢٣، ص٤٠-٤٤):

٢-٣-١ القضاء على الفقر والجوع.

٢-٣-٢ توفير الصحة الجيدة والتعليم الجيد للجميع.

٢-٣-٣ تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢-٣-٤ توفير المياه النظيفة والطاقة النظيفة.

٢-٣-٥ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعمالة اللائقة.

٢-٣-٦ بناء بنية تحتية قوية وصناعات مستدامة.

٢-٣-٧ الحد من عدم المساواة.

٢-٣-٨ جعل المدن والمجتمعات مستدامة

٢-٣-٩ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

٢-٣-١٠ العمل المناخي.

٢-٣-١١ الحياة تحت الماء والحياة في البر.

٢-٣-١٢ السلام والعدل والمؤسسات القوية.

٢-٣-١٣ الشراكات لتحقيق الأهداف.

٢-٤ أهمية التنمية المستدامة:- تعتبر التنمية المستدامة ضرورية لتحقيق مستقبل أفضل لجميع افراد المجتمعات، وذلك من خلال ما يلي (الدمنهوري، ٢٠٢٤، ص١٤):-

٢-٤-١ **حماية البيئة:-** اذ تساعد التنمية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث والتدهور والضياع.

٢-٤-٢ **تحقيق النمو الاقتصادية:**- اذ تساعد التنمية المستدامة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يخلق فرص عمل ويحسن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

٢-٤-٣ **تحقيق العدالة الاجتماعي:**- اذ تساعد التنمية المستدامة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع دون أي تمييز.

٢-٥ تحديات التنمية المستدامة:- تواجه التنمية المستدامة العديد من التحديات، وهي كما يلي (Royds, 2022, P42):-

٢-٥-١ **التغيرات المناخية** :- تعتبر التغيرات المناخية من أكبر المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، حيث أنها تؤثر على البيئة والاقتصاد والمجتمع.

٢-٥-٢ **الفقر وعدم المساواة** :- اذ لا يزال الفقر وعدم المساواة من أخطر التحديات أمام التنمية المستدامة، حيث أنهما يعيقان تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في اغلب البلدان.

٢-٥-٣ **الاستهلاك غير المستدام** :- يؤدي الاستهلاك غير المستدام إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة، وهذا ما يشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية المستدامة.

المطلب الثاني:- أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي

٢-٢ تأثير السياسة المالية على التنمية المستدامة:- عرفنا السياسة المالية سابقاً بانها (استخدام الحكومة لأدواتها المالية، مثل الإنفاق العام والضرائب للتأثير على الاقتصاد)، وبالتالي سنتناول تأثير السياسة المالية على التنمية المستدامة من خلال ادواتها (الانفاق الحكومي، والضرائب)

٢-٢-١ الإنفاق الحكومي:- اذ يمكن أن يساهم الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في الجوانب التالية (البدري، ٢٠٢٢، ص٨٧):

٢-٢-١-١ البنية التحتية المستدامة :- من خلال مشاريع الطاقة المتجددة والنقل العام المستدام.

٢-٢-١-٢ التعليم والصحة:- من خلال الانفاق على رأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

٢-٢-١-٣ الحماية الاجتماعي:- من خلال الانفاق على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر وعدم المساواة.

٢-٢-١-٤ حماية البيئة :- من خلال الانفاق على دعم المشاريع البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

٢-٢-٢ الضرائب :- حيث يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال :

٢-٢-٢-١ فرض ضرائب على الأنشطة الضارة بالبيئة :- مثل الضرائب على الوقود الأحفوري والتلوث.

٢-٢-٢-٢ تقديم حوافز ضريبية للأنشطة المستدامة :- مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة.

٢-٢-٢-٣ توزيع الضرائب بشكل عادل:- وذلك لضمان العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر.

وهناك عدة تحديات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية:-

١. ضغوط الميزانية :- قد تواجه الحكومات صعوبات في توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية.
٢. القدرة المؤسسية :- قد تحتاج الحكومات إلى تعزيز قدراتها المؤسسية لتنفيذ السياسات المالية بفعالية وكفاءة.

٣. التنسيق بين القطاعات :- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تنسيقًا فعالًا بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة (المحمداوي، ٢٠٢٠، ص٣١).

٢-٣ تأثير السياسة النقدية على التنمية المستدامة:- سبق وان عرفنا السياسة النقدية بانها (مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية في دولة ما للتأثير في عرض النقود وأسعار الفائدة وأسعار الصرف بهدف تحقيق أهداف اقتصادية)، اذ ان السياسة النقدية تؤثر على التنمية المستدامة من خلال ما يلي (الشجيري، ٢٠١٨، ص٧٠):-

٢-٣-١ أسعار الفائدة :- اذ يمكن أن تؤثر أسعار الفائدة على الاستثمار (المباشر، غير المباشر) في المشاريع المستدامة، حيث يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة إلى تشجيع الاستثمارات في هذه المشاريع، في حين أن أسعار الفائدة المرتفعة يمكن أن تثبط هذه الاستثمارات.

٢-٣-٢ التضخم :- اذ يمكن أن يؤثر التضخم على التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى تقليل الاستثمارات وزيادة الفقر وعدم المساواة، وفي هذه الحالة يجب على البنك المركزي السيطرة على التضخم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

اما التحديات تحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام السياسة النقدية ما يلي (اللطيف، ٢٠٢١، ص٥٥):-

٢-٣-٣ التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة :- اذ قد يواجه البنك المركزي صعوبات في تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة.

٢-٣-٤ التأثيرات الخارجية:- اذ قد تتأثر السياسة النقدية بالتطورات الاقتصادية العالمية، مما يجعل من الصعب على البنك المركزي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث:- قياس وتحليل العلاقة بين السياستين المالية والنقدية وبعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣)

٣-١ المطلب الأول:- توصيف النموذج القياسي:- سنبين في هذا المبحث أثر (أسعار الصرف، أسعار الفائدة، الإيرادات العامة، النفقات العامة) على (الهدف الثاني، الهدف الخامس) من اهداف التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٣) باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews12)، ومن خلال الجدول رقم (١) ادناه يمكن توصيف متغيرات النموذج القياسي.

جدول (١) توصيف النموذج القياسي

اسم المتغير باللغة العربية	الرمز	نوع المتغير
الإيرادات العامة	PREI	مستقل
النفقات العامة	OEXI	مستقل
سعر الصرف الرسمي	EXPRI	مستقل
سعر الفائدة	INRAI	مستقل
نسبة انجاز الهدف الثاني للتنمية المستدامة في العراق	GOLI 2	تابع
نسبة انجاز الهدف الثاني للتنمية المستدامة في العراق	GOLI 2	تابع

المطلب الثاني:- بيانات النموذج القياسي:- يتكون النموذج القياسي من (٣٦) مشاهدة، وهي عبارة عن البيانات الفصلية للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٣) لكل من ((الإيرادات العامة، النفقات العامة، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، الهدف الثاني والخامس من التنمية المستدامة)، اذ ان مبالغ البيانات هي مقومة بالدينار العراقي، وتم الحصول على تلك البيانات العراقي للسنوات المذكورة من البنك المركزي العراقي، وكما موضحه في الجدول ادناه

جدول (٢) بيانات السياسة المالية والنقدية واهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة ٢٠١٥_٢٠٢٣

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	أسعار الصرف	أسعار الفائدة	الهدف الثاني	الهدف الخامس
٢٠١٥	66470252	609,508,176	1170	6	49.8	43.3
٢٠١٦	54409270	561,346,752	1166	6	49.9	43.4
٢٠١٧	77422173	590,332,699	1166	6	47.3	42.8
٢٠١٨	106569834	67,052,900	1188	6	51.3	42.2
٢٠١٩	107567000	87301000	1190	6	51.7	42.3
٢٠٢٠	63199700	72873500	1190	4	52.4	42.9
٢٠٢١	109081500	102,849,700	1190	4	53	44.2
٢٠٢٢	161697400	116,959,600.00	١٤٣٢	٤	53.2	44.2
٢٠٢٣	١٣٤٥٥٢٩١٩	١٩٨٩١٠٣٤٣	١٤٣٢	٤	53.2	44.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، (٢٠٠٦-٢٠١٧)، التقرير الاقتصادي السنوي للاعوام (٢٠١٩، ٢٠٢٠)

٣-٢ المطلب الثاني:- قياس وتحليل اثر (أسعار الصرف، أسعار الفائدة، الإيرادات العامة، النفقات العامة) على (الهدف الثاني، الهدف الخامس) من اهداف التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٣) باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews12)

٣-٢-١ الاستقرارية:- نلاحظ من خلال الجدول (٣، ٤، ٥، ٨) بان المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، سعر الصرف، نسبة انجاز الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة قد استقرت عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية ١٪)، اما من خلال الجدول (٦) فنلاحظ ان المتغير المستقل (سعر الفائدة قد استقر عند الفرق الأول وبوجود عند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (١٪). ومن خلال الجدول (٧) فنلاحظ ان المتغير التابع (نسبة انجاز الهدف الثاني من اهداف التنمية المستدامة قد استقر عند المستوى وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (١٪).

جدول (٣) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغير المستقل النفقات العامة

Null Hypothesis: D(OEXI,2) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0009	-4.702360	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.699871	1% level	Test critical values:
	-2.976263	5% level	
	-2.627420	10% level	

جدول (٤) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغير المستقل الايرادات العامة

Null Hypothesis: D(PREI,2) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0006	-4.990037	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.752946	1% level	Test critical values:
	-2.998064	5% level	
	-2.638752	10% level	

جدول (٥) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغير المستقل سعر الصرف الرسمي

Null Hypothesis: D(EXPRI,2) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
Prob.*	**t-Statistic**		
0.0000	**-6.063037**	**Augmented Dickey-Fuller test statistic**	
	-3.699871	**1% level**	**Test critical values:**
	-2.976263	**5% level**	
	-2.627420	**10% level**	
		0.000002	**Prob(F-statistic)**

جدول (٦) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغير المستقل سعر الفائدة

Null Hypothesis: D(INRAI) has a unit root			
Exogenous: None			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
Prob.*	t-Statistic		
0.0387	-2.070197	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.641672	1% level	Test critical values:
	-1.952066	5% level	
	-1.610400	10% level	

جدول (٧) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغير التابع الهدف الثاني من اهداف التنمية المستدامة

Null Hypothesis: GOLI_2 has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
Prob.*	**t-Statistic**		
0.0000	**-15.36832**	**Augmented Dickey-Fuller test statistic**	
	-3.737853	**1% level**	**Test critical values:**
	-2.991878	**5% level**	
	-2.635542	**10% level**	

جدول (٨) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للمتغير التابع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة

Null Hypothesis: D(GOLI_5,2) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			
Prob.*	**t-Statistic**		
0.00022	**-5.292020**	**Augmented Dickey-Fuller test statistic**	
	-3.670170	**1% level**	**Test critical values:**
	-2.963972	**5% level**	
	-2.621007	**10% level**	
***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**			

٣-٢-٢ تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى:- من خلال الجدول (٩) نلاحظ ان عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى للنموذج القياسي هي مدتين فقط بحسب معايير سوارج (SC) واكايك (AIC) وهنان كوين (HQ).

جدول (٩) تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EXPRI GOLI_2 GOLI_5 INRAI OEXI PREI
Exogenous variables: C
Date: 02/08/25 Time: 17:26
Sample: 2015Q1 2023Q4
Included observations: 30

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
88.46172	88.65230	88.37206	9.65e+30	NA	-1319.581	0
71.18097	72.51509*	70.55342	1.86e+23	465.0289	-1016.301	1
70.93210*	73.40975	69.76664	1.16e+23*	54.17519*	-968.4996	2
71.27122	74.89240	69.56785*	2.57e+23	28.58669	-929.5177	3

*** Indicates lag order selected by the criterion**
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

٣-٢-٣ التكامل المشترك:- اما من خلال الجدول (١٠) والذي يمثل اختبار جوهانسن للتكامل المشترك فنلاحظ وجود خمس متجهات تكاملية في اختباري الأثر (Trace) والقيمة العظمى، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات نموذجنا القياسي.

جدول (١٠) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 02/08/25 Time: 17:28
Sample (adjusted): 2015Q4 2023Q1
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EXPRI GOLI_2 GOLI_5 INRAI OEXI PREI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	95.75366	211.4774	0.750000	None *
0.0000	69.81889	169.8886	0.750000	At most 1 *
0.0000	47.85613	128.2997	0.750000	At most 2 *
0.0000	29.79707	86.71090	0.750000	At most 3 *
0.0000	15.49471	45.12207	0.719842	At most 4 *
0.0084	3.841465	6.950069	0.206791	At most 5 *

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0335	40.07757	41.58883	0.750000	None *
0.0050	33.87687	41.58883	0.750000	At most 1 *
0.0004	27.58434	41.58883	0.750000	At most 2 *
0.0000	21.13162	41.58883	0.750000	At most 3 *
0.0000	14.26460	38.17200	0.719842	At most 4 *
0.0084	3.841465	6.950069	0.206791	At most 5 *

٣-٢-٤ نموذج سببية توداياموتو :- بما ان بعض متغيرات نموذجنا القياسي استقرت عند الفرق الأول والبعض الاخر استقر عند المستوى والبعض الاخر استقر عند الفرق الثاني ، وبما انه وجدت علاقة تكاملية بين متغيرات نموذجنا القياسي ، ففي هذه الحالة سنذهب الى اختيار نموذج سببية تودا ياموتو من اجل قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الإيرادات العامة ، النفقات العامة ، أسعار الفائدة ، أسعار الصرف) والمتغيرات التابعة (نسبة انجاز الهدف الثاني والهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣) .اذ نلاحظ من خلال الجدول (١١) ادناه والذي يمثل مخرجات نموذج سببية تواداياموتو ، اذ نلاحظ ما يلي :-

٣-٢-٤-١ عدم وجود علاقة سببية للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الإيرادات العامة، النفقات العامة على الهدف الثاني للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (توفير الصحة الجيدة والتعليم الجيد للجميع) وذلك لان قيمة (Prob) قد ظهرت بمقدار أكبر من (٠.٠٥) أي أمها غير معنوية.

٣-٢-٤-٢ وجود علاقة سببية للمتغير المستقل (أسعار الفائدة) على المتغير التابع (الثاني للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (توفير الصحة الجيدة والتعليم الجيد للجميع) وذلك لان قيمة (Prob) قد ظهرت بمقدار اقل من (٠.٠٥) أي أنها معنوية.

٣-٢-٤-٣ عدم وجود علاقة سببية للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف، النفقات العامة) على الهدف الخامس للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق) وذلك لان قيمة (Prob) قد ظهرت بمقدار أكبر من (٠.٠٥) أي أنها غير معنوية.

٣-٢-٤-٤ وجود علاقة سببية للمتغير المستقل (أسعار الفائدة، الإيرادات العامة) على المتغير التابع (الهدف الخامس للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق) وذلك لان قيمة (Prob) قد ظهرت بمقدار اقل من (٠.٠٥) أي أنها معنوية.

جدول (١١) نتائج نموذج سببية توداياموتو

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 02/08/25 Time: 17:30
Sample: 2015Q1 2023Q4
Included observations: 31

Dependent variable: GOLI_2

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.1392	2	3.943063	EXPRI
0.1707	2	3.535987	GOLI_5
0.0493	2	6.018738	INRAI
0.4288	2	1.693488	OEXI
0.0670	2	5.406587	PREI
---	6		All

Dependent variable: GOLI_5

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.2220	2	3.010145	EXPRI
0.0143	2	8.489294	GOLI_2
0.0063	2	10.12364	INRAI
0.0263	2	7.274500	OEXI
0.2139	2	3.084158	PREI
---	6		All
---	8		All

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات:

١. عدم وجود علاقة سببية للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الإيرادات العامة، النفقات العامة على الهدف الثاني للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (توفير الصحة الجيدة والتعليم الجيد للجميع) خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

٢. وجود علاقة سببية للمتغير المستقل (أسعار الفائدة) على المتغير التابع (الثاني للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (توفير الصحة الجيدة والتعليم الجيد للجميع) خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

٣. عدم وجود علاقة سببية للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف، النفقات العامة) على الهدف الخامس للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق) خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

٤. وجود علاقة سببية للمتغير المستقل (أسعار الفائدة، الإيرادات العامة) على المتغير التابع (الهدف الخامس للتنمية المستدامة في العراق والذي يمثل (تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق) خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

٥. مما ورد أعلاه تم نفي فرضية البحث الأساسية والتي تنص (وجود تأثير مباشر لأدوات السياستين المالية والنقدية على بعض اهداف التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٣).

٤-٢ التوصيات:

١. ضرورة ان يتم توجيه أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والايرادات العامة) لدعم اهداف وتوجهات التنمية المستدامة في العراق، وذلك من خلال توجيه النفقات العامة للبنى التحتية وتنشيط الاقتصاد في شتى قطاعاته ولا يقتصر على القطاع الحكومي فقط، وهذا ما يضمن تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهو من اهم اهداف التنمية المستدامة.

٢. ضرورة توجيه أدوات السياسة النقدية وبالأخص (أسعار الفائدة) لدعم اهداف التنمية المستدامة، من خلال دعم القطاع الخاص والمستثمرين بأسعار فائدة مميزة لقروضهم وهو ما يضمن دعم القطاع الخاص بشكل كبير، بالإضافة الى تقليل الأعباء على المستثمرين الأجانب، وهذا ما يضمن زيادة الإنتاج وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي توفير العديد من فرص العمل، وهي أحد اهم اهداف التنمية المستدامة.

٣. ضرورة توجيه سياسة سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية لدعم التوجهات التنموية، وذلك من خلال استخدام سياسة التعويم المدار لسعر الصرف أي تسمح لسعر الصرف بالتغير بناءا على قوى العرض والطلب ولكن في حدود معينة، وهذ الامر يضمن امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية (بالأخص صدمات تغير أسعار النفط الخام)، وكذلك التحكم بالتضخم ودعم النمو الاقتصادي.

٤. ضرورة العمل على تنويع مصادر التمويل للموازنة العامة في العراق وعدم الاعتماد على المورد النفطي فقط، وهذا ما يضمن بقاء تلك الثروة الطبيعية للأجيال القادمة، وهي من اهم توجهات التنمية المستدامة.

References

١. احمد حمدان موسى الجبوري، المالية العامة، دار الرجاء للطباعة والنشر، العراق– بغداد، ٢٠١٦.
٢. ازهار مجيد حاتم الجوذري، السياسة النقدية في العراق خلال المدة (١٩٩٠–٢٠١٠)، دار أصف للطباعة والنشر، العراق– بغداد، ٢٠١٥.
٣. أحلام وصفي النويري، التنمية المستدامة وأثرها على التوجهات الاقتصادية للدول الريعية، دار الإصلاح للطباعة والنشر، ٢٠٢١، مصر – الإسكندرية، ٢٠٢١.
٤. بسام عبد الرزاق احمد اليوسف، السياسات المالية الفعالة وادواتها، العلا للطباعة والنشر والتوزع، مصر – القاهرة، ٢٠١٠.
٥. جمعة حسين علي المحمداوي، السياسة المالية والنقدية واهداف التنمية المستدامة في العراق، دار الواثق للطباعة والنشر، العراق– بغداد، ٢٠٢٠.
٦. جودي جبار حمزة العامري، المالية العامة، الودق للطباعة والنشر، العراق– بغداد، ٢٠١٥.
٧. سامر علي يوسف الباوي، السياسة المالية العراقية للمدة من (٢٠٠٠–٢٠١٨)، دار البيروني للطباعة والنشر، العراق –بغداد ٢٠٢٠.
٨. حسناء وارث حمد الاميري، السياسة النقدية والتحديات الدولية، مؤسسة العنقاء للطباعة والنشر، لبنان، ٢٠٢٢.
٩. رنا كامل يوني اللاوي، المالية العامة والتشريع الضريبي في العراق، الداودي للطباعة والنشر والتوزيع، العراق– بغداد، ٢٠١٥.
١٠. سلام علي حسين الياسري، التكامل ما بين السياسة المالية والنقدية وأثرها على التنمية المستدامة، دار عمدان، الأردن –عمان، ٢٠١٦.
١١. سنان عماد محمد الدليمي، التكامل بين السياسة المالية والنقدية في الدول النامية، مؤسسة اليقين، العراق – بغداد، ٢٠٠٩.
١٢. شيماء مبارك علي اللطيف، أثر السياستين المالية والنقدية على التنمية المستدامة لعينة من الدول النامية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة تونس الوطنية، ٢٠٢١.
١٣. علي محمد مصطفى الاغا، السياسة المالية والنمو الاقتصادي، دار الأقمار للنشر، لبنان – بيروت، ٢٠١٨.
١٤. عوض احمد عوض الجحيشي، التوجهات الحديثة للسياسة النقدية، دار المسرة للطباعة والنشر، مصر – القاهرة، ٢٠١٩.
١٥. قحطان سيف مصطفى الجميلي، التنمية المستدامة ومستقبل الطاقة العالمية، الناطق للطباعة والنشر، العراق– الموصل، ٢٠٢٣.
١٦. منال علي يوسف الجابري، المالية العامة والتشريع الضريبي في العراق، مصر – القاهرة، ٢٠١٠.
١٧. محمد يوسف محمد اليساري، السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٠–٢٠١٣)، دار المشرق للطباعة والنشر، العراق– بغداد، ٢٠١٦.
١٨. مضر نجم صالح الجبوري، أدوات السياسة النقدية، السامر للطباعة والنشر، العراق – بغداد، ٢٠٢١.
١٩. موسى ناصر موسى الدمنهوري، التنمية المستدامة وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (٢٠١٠–٢٠٢٢)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٤.
٢٠. محمد حمزة بسام الشجيري، التنمية الاقتصادية في الدول النامية، الالوسي للطبعة والنشر، العراق– بغداد، ٢٠١٨.
٢١. نائلة محمود احمد الخزرجي، التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، دار الماجد للطباعة والنشر والتوزيع، العراق– بغداد، ٢٠٢٠.
٢٢. همسة مصطفى عواد البدري، تأثير السياسات المالية والنقدية على التنمية المستدامة في الدول العربية، دار المراد للطباعة والنشر، العراق– بغداد، ٢٠٢٢.

23. John Hamman Royds, Sustainable Development and International Orientations, Lloyds Printing and Publishing Corporation, England, 2022.